Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

النسب كان مشروطاً ، وهو لم يعد وارداً في هذه الأيام ، لتقادم الزمن ، وزوال أهمية العصبية ، وصعوبة الجزم بالنسب القرشي بعد مئات السنين . ولأن الباحثين المعاصرين الذين يميلون إلى التسليم بثبوت صحة الأحاديث الواردة في النسب القرشي ، يميلون إلى تقييد شرط النسب ، ربما لأنهم لا يحبون أن يصرحوا بأنه كان في التاريخ ، ويجب أن يبقى هناك . يقول سعدي أبو حبيب[1] :

«ولكن نظرة نلقيها على تلك النصوص مجتمعة ، ترشدنا إلى أن هذا الشرط ليس على إطلاقه . إن ظاهر الحديث الخامس[2] يوجب جعل الرئاسة الأولى في الدولة في قريش [ما أقاموا الدين] . وأما ظاهر الحديث الأخير[3] فيضع قيداً آخر يتعلق بالسياسة ، إنه يأمر الأمة بحفظ حق قريش برئاسة الدولة متى حكموا بالعدل ، وأدوا أمانة الحكم ، وكانوا فيه من أهل الخير والرحمة» .

وبالعودة إلى سقيفة بني ساعدة ، نجد أن الصحابة اختلفوا فيما بينهم ، في تحديد الصفات المطلوبة في الرجل الذي يولونه أمرهم . ولو أن الرسول حدد رجلاً ، أو فئة يختار منها الخليفة لوصل الخبر إلى بعضهم أو معظمهم ، وشاع بينهم ، لخطورته وأهميته ، ولكانوا نفذوا أمر الرسول دون اختلاف ؛ ولكن كانت بينهم مجادلات حادة تشبه ما يدور في أيِّ مجلس نيابي معاصر ، مع اختلاف الدوافع والأسباب .

---

(١) أبو حبيب : دراسة في منهاج الإسلام السياسي ، ص ١٩٨ .

(٢) نص الحديث كما أورده ص ١٨٨ « إن هذا الأمر في قريش ، لا يعاديهم أحد إلا كبّه الله على وجهه ما أقاموا الدين » .

(٣) نص الحديث كما ذكره في الصفحة ذاتها : « إن لي على قريشٍ حقاً ، وإن لقريش عليكم حقاً ، ما حكموا فعدلوا ، وائتمنوا فأدوا ، واسترحموا فرحموا ، فمن لم يفعل منهم ، فعليه لعنة الله » .